

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 177 - 184
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

المجتمع المدني الجزائري و إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة

قريد سمير

بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

مقدمة:

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عالمنا المعاصر إلى بروز مفاهيم جديدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد والجماعات في عملية التنمية الشاملة، وقد ارتبط هدا الدور بظهور عدد من التنظيمات الاجتماعية التي أصبحت تغطي كافة نشاطات الحياة الإنسانية، هده التنظيمات أصبحت تعرف بمؤسسات المجتمع المدني .

ولقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني – على الرغم من الخلاف حول مضمونه ووظائفه – بالتنظيمات غير الحكومية التي تمثل وسائط اجتماعية بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، وتتضمن فعاليتها في تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية، وتمكينهم من المشاركة في المجال العام وتنمية ثقافة المبادرة لديهم واحترام الآخر، ونبذ العنف والاعتراف بالتنوع والتعدد.

لذا، أضحى مفهوم المجتمع المدني مرتبط بدَمقرطة الحياة الاجتماعية، بما يؤصل ثقافة المواطنة القائمة أساسا على سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه دون تمييز في الجنس أو العرق أو المهنة أو المكانة، ومن هنا تمثل مؤسسات المجتمع المدني -في تقديرنا- المجال الذي ينبغي أن يعبر فيه المواطنين من حقهم في المشاركة الاجتماعية،ليشمل ليس الحقوق السياسة فقط، بل والحقوق الاجتماعية.

هذا، وعلى الرغم من أهمية الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في تأسيس ثقافة المواطنة، إلا انه يمثل(المجتمع المدني) تحديا مفهوميا ومعرفيا لثقافتنا السائدة، لا فقط لغياب تقاليد الحرية والاختلاف والتسامح في الفضاء العمومي، ولكن أيضا لأخطاء بعض المنظرين لهذا المفهوم، ولعل أبرزهم سعيهم إلى إسقاطه على الواقع العربي بمنطق غربي لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وجدلية المراحل في بناء الديمقراطية على أسس دستورية مؤسساتية.(1)

يمكن القول أن المفهوم الحديث للمجتمع المدني يتمثل في ذلك الإطار الاجتماعي الذي ينظم له الأفراد المتفاعلون فيه طواعية دون أن يقع تحت طائلة سلطة قهرية، ويعمل على تعبئتهم للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية المجتمعية، ولذلك تبدو ثقافة المواطنة إحدى أهم الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني الجزائري، من خلال الاهتمام بالإنسان (المواطن) كقيمة يجب الاعتراف بحقوقه دون تمييز.

ضمن هذا السياق يأتي هذا البحث ليحاول تسليط الضوء على موضوع المجتمع المدني وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة من خلال التطرق إلى إشكالية فهم علاقة المجتمع المدني بالمواطنة ثم التعرض إلى عوامل نشأة المجتمع المدني الجزائري، ثم تبيان دور المجتمع المدني الجزائري في تأسيس ثقافة المواطنة ، وأخيرا خاتمة.

أولا: حول إشكالية الفهم:

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير

المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها، وإنما أيضا عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وتنمية ثقافة المواطنة لديهم وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي هذا السياق تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا أساسيا في تحقيق التنمية المجتمعية، باعتبارها تمثل شريكا اجتماعيا واقتصاديا تساهم في تعظيم قدرات الأفراد على المساهمة في النشاطات المجتمعية المختلفة، وتحمل حتى بعض المسؤوليات التي قد تتخلى فيها الدولة عن دورها.

لكن بالنظر إلى الحالة الجزائرية يلاحظ أنها متخلفة إلى حد كبير بسبب استمرار هيمنة الأطر القديمة القائمة على النظرة المغيبة للإنسان (المواطن) الجزائري كفاعل مشارك في الفعل التنموي، "فعندما يكون الإنسان مهمشا ومضطهدا لا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لابد من أن يكون الإنسان مشاركا ومنتجا. ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمهارة المتطورة. ولابد في كل الأحيان أن يتوافر لديه الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة".[2]

لقد أكدت التطورات الأخيرة، أن الإنسان الجزائري وصل فعلا إلى المستوى الحرج مع المجتمع والسلطة، فهذه الأخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع، لا تعبر عنه ولا تقيم معه أي صلة من صلات التمثيل الشرعي. فجل الرؤساء الذين تناوبوا عن الحكم عقب وفاة الرئيس هواري بومدين، لم تفرزهم ثقافتهم السياسية ولا دورهم في المجتمع والدولة. كل ما في الأمر أنهم عينوا وفق منطق دوائر النفوذ في السلطة، وترك للشعب أمر تزكيتهم كحكام عليه. وقد أفضى تكرار ظاهرة عدم الاكتراث بإرادة الشعب كسلطة حقيقية لممارسة الحكم والتخلي عنه، أن طفت في الأعوام الأخيرة مسالة المواطن والدولة، وصارت تعالج كإشكالية خاصة في الصحف الفرنسية. ومنطوق الإشكالية يطرح على النحو التالي: إلى أي مدى يستمر الإنسان الجزائري في أن يعتبر نفسه مواطنا في ظل غياب دولة تكثف معنى الجمهورية (أي الجمهور الواعي لحقوقه السياسية والمدنية ولواجباته حيال الدولة عندما تسرف بالتزاماتها بعيدا عن إرادة الشعب). وعلى هذا النحو، بدأ الالتفات إلى جهة الدولة لمعرفة مدى شرعيتها ودرجة الإنسان الجزائري في سلم المواطنة

(la citoyenneté). فالمواطنة شعور متزايد بوجود الدولة كمعادل سياسي وقانوني للمجتمع والأمة.[3]

لم تعد أزمة المجتمع الجزائري وشرعية السلطة وإخفاقها في بناء دولة حديثة مجرد أزمة تحول عابرة، بل كانت في الأساس أزمة تحول شاملة على جميع الصعد: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتح معها المجال أمام تداعيات عنيفة نالت من كنه المسار الخاص الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال، الأمر الذي كون منذ بداية الأزمة رأيا مفاده أنها ستطول وتفرز معها تداعيات ومضاعفات تغذيها المطالب الاجتماعية الراغبة في التحول، ويأتي في مقدمتها تغيير النظام و آلياته .[4]

هذا، ويلخص الباحث العياشي عنصر تجليات الأزمة الجزائرية بأبعادها المختلفة كما يلي:

- عجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الانتماء لمجموعات تحدد هويتها مثل: القرابة والدين واللغة.
- انتشار الظواهر المرضية التي أسهمت في التخلف الاجتماعي والركود الثقافي مثل: الرشوة والمحسوبية والزبونية وروح الاتكال والمضاربة.
- طغت ممارسات تجسدت في خوصصة الدولة، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون من الحاكم لتحقيق مصالحهم ومطامعهم.
- فشل المؤسسات الاجتماعية و عجزها عن أداء دورها في وظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم، فضلا عن الجمعيات المهنية والمدنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وكذلك بفعل إخضاعها لآليات المناورة السياسية، واستعمالها بطريقة مكيافيلية من قبل السلطة.

- اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي بين الفئات والشرائح المختلفة، بخاصة أن هذا التفاوت يفتقد أسسا مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي لدى القوى الاجتماعية.
- خنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير، وفرض قوالب جاهزة، ومنع المبادرة المبدعة، ونفي الاختلاف والتمايز، وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء. أضف إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها (..) وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع.[5]

إذا، كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر البارز في تعميق تخلف المجتمع وركوده، وتقلص دور الفرد، "ولذلك تم استحضار مفهوم المجتمع المدني وما تبعه من مفاهيم مقاربة له كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعميمها في وقت أصبح فيه الجزائري مهما كان منحدره الاجتماعي، غير آمن على أول حقوقه الأساسية، ألا هو الحق في الحياة، دون الكلام عن الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[6]

والواقع أن مرحلة التسعينات شكلت نقطة تحول بارزة في تاريخ الجزائر السياسي، حيث تم التركيز خلالها على تطوير مؤسسات المجتمع المدني، وفسح المجال أمامها لتشارك في عملية التنمية المجتمعية، وتحقق مبدأ المواطنة، وتعيد الاعتبار لدور الإنسان (المواطن) في تحريك عملية التنمية.

ثانيا: عوامل تشكل المجتمع المدني الجزائري

لقد عرفت مرحلة التسعينات جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والتي كان لها الأثر العميق في إحداث التحول الديمقراطي والتعددية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع الجزائري لتؤدي دورها في عملية البناء الاجتماعي. فبعد المصادقة على دستور 1989، شهدت مؤسسات المجتمع المدني نموا متزايدا، يمكن تفسيره بعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-العوامل السياسية:

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي، ولذلك "أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية".[7]

ونتيجة لضبابية المناخ السياسي الذي عرفته البلاد في هذه المرحلة (1962-1988)، وبفعل غياب تقويم جدي للأوضاع المتأزمة عبر أغلب المواطنين عن سخطهم وتذمرهم من النظام السياسي الحاكم، وفي هذا الإطار يعتبر الباحث "عنصر العياشي" أن نقطة الضعف الأساسية للنظام، وبالذات في الثمانينات، هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير".[8]

إن أزمة النظام السياسي الجزائري المتمثلة في عدم قدرته على الحفاظ على شرعيته القديمة واكتساب شرعية جديدة، وفي توسيع قاعدته الاجتماعية أو حتى الحفاظ على تلك القديمة أو القيام بأدواره التقليدية، التي تميز بها باعتباره نظاما سياسيا يعتمد على تماهي كلي، بين السياسي والاقتصادي، تكمن في اعتبار الدولة هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة للكثير من الفضاءات/ المؤسسات والقوى الاجتماعية. كما أن الدولة كانت ولا زالت إلى حد بعيد هي رب العمل الرئيسي والموزع الريعي الأساسي.[9]

هناك ثمة حقيقة نجمت عن تجربة بناء الدولة في الجزائر، وهي أن البناء لم يكن يتم داخل مفهوم الدولة الذي يتطور مع تطور المؤسسات كتعبير عن السيادة، ولم يكن لصالح فكرة الاستيعاب للمرافق العامة كتعبير سيادي عن المجتمع المدني. قد قام الدليل القوي على فشل مشروع البناء لمؤسسات ديمقراطية، عندما منح المجتمع لأول مرة في تاريخه لكي يعرب صراحة عن رأيه في انتخابات تشريعية متعددة لعام 1992، فسرعان ما وئدت التجربة في مهدها لتفصح عن خلو التاريخ السياسي من الرصيد الديمقراطي.[10]

قد فرضت هذه التحولات على النظام السياسي في الجزائر بعض التنازلات، وذلك من خلال التفكير جديا في تحديث مؤسسات المجتمع المدني.

2- العوامل الاقتصادية:

لقد شكل التصنيع الكيفية المناسبة في اعتقاد القائمين على مشروع التنمية، وبالتالي مشروع المجتمع المنشود، ومنه معالجة التناقض في التكوين الاجتماعي الجزائري وبقايا الموروثات. وكان الهدف المعلن لإستراتيجية التصنيع، إدخال الطاقة الاقتصادية المؤممة في إطار بناء اقتصاد وطني مستقل. كما أن سياسة التصنيع الجزائرية أعطت الأسبقية لبناء مؤسسات تركيب تنظيمي قوي لرأسمال، لها الأفضلية بان ترسي قواعد البناء التحتي الصناعي الوطني، وفي نفس الوقت لامتصاص أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية. ومنذ ذلك الوقت، دخل النمو الصناعي نتيجة التأميمات المبرمجة في إستراتيجية التطور الاقتصادي في تناقض مع مختلف بنى ومنظومات المجتمع الجزائري.[11]

وواضح من خلال هذا الطرح، أن النموذج الجزائري بقي رهين الحسابات السياسية، التي أغفلت عن الاستثمار في الإنسان كرأسمال بشري وتثمين دوره في عملية التنمية، وأغفلت كذلك عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الفعل الطوعي الحر، ونتيجة لذلك "عرف الاقتصاد الوطني منذ السبعينات، وبداية الثمانينات تطورات جوهرية كان أهمها فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية، مما ترك قناعة لدى الغالبية العظمى من الجزائريين بضرورة إصلاح النظام السياسي الذي عمل على استنزاف ثروات وطاقات البلاد، وعمق من الفوارق الاجتماعية وتفشي البطالة، وجعل السلطة والثراء في يد قلة من الجزائريين".[12]

وفي ظل هذا الوضع المتأزم الذي مر به القطاع الاقتصادي، وجدت الدولة نفسها مجبرة على استيعاب هذا التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري (خاصة فئة الشباب)، وللتخفيف من حدة المعارضة لجأت إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام التشريعي، لفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في عملية التنمية الشاملة.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 وان كانت تبدو عفوية نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية وتفشي البطالة إضافة إلى الظواهر السلبية الأخرى كالرشوة، والمحسوبية، ومحاباة الأقارب...الخ، إلا أنها كانت في الحقيقة نتيجة حسابات سياسية سلبية لأطراف فاعلة في السلطة. وهذا الحدث تم استثماره من طرف البعض وأعلنت التعددية الحزبية كما جسدتها المادة 40 من دستور 1989.[13]

3- العوامل الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- ارتفاع نسبة البطالة (25-30%) خاصة عند الشباب.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
- الارتفاع المتزايد لعدد السكان، بحيث وصل هذا العدد إلى 26 مليون نسمة سنة 1992.
- ضعف قدرة الدولة في مجال خلق مناصب شغل جديدة أو المحافظة على المناصب الموجودة بسبب قلة إمكانيات الاستثمار من جهة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جهة أخرى، والتي تتطلب في العادة تقليص عدد العمال.[14]

ويبدو أن هذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث نقلة نوعية على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، تبلورت على وجه الخصوص في صدور قانون 31/90 الذي عملت السلطة فيه على إحداث تعديلات على التشريع الخاص بالجمعيات. ويتبين هكذا بأن الدولة حاولت في هذه الفترة تشجيع تكوين وتأسيس الجمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر والصراع (بعد أحداث أكتوبر1988)، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني قوي وفعال مؤسساتيا في جميع الميادين، ويعمل على تحقيق التنمية المحلية والوطنية، وهو ما وقع النص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43 من الدستور والتي جاء فيها ما يلي : "تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية". ذلك أن :

- المجتمع المدني أصبح يمثل في هذا الوقت بالذات شريكا اجتماعيا لا غنى عنه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- الدولة أصبحت عاجزة في ظل التحول إلى - نظام اقتصاد السوق- عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ولذلك فإن تشجيع مؤسسات المجتمع المدني قد يخفف الضغط عن الحكومة في هذا المجال.

- المجتمع المدني أصبح يمثل أرقى صور التفاعل الاجتماعي بينه وبين الإدارة المحلية من خلال التعاون على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- باعتبار أن المجتمع المدني يمثل (رأس مال اجتماعي) وشريكا اجتماعيا وأساسيا وجب أن يتلقى المساعدة والمساندة من الدولة لينتشر أكثر ويقوم بدوره الحيوي في تأسيس ثقافة المواطنة.

يبدو من خلال هذا الطرح أنه على الرغم من أن المجتمع المدني عرف انفتاحا كبيرا وحيوية تبلورت في تعدد تنظيماته وتنوع أنشطته لبلورة المطالب الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع الجزائري، "لكنها ظلت محل تجاذبات قوية جعلت منها كيانات هشة(كرتونية) عجزت عن تجسيد المطالب الاجتماعية والثقافية للحد من جبروت (سلطة) الدولة. لكن تلك الجمعيات والمنظمات كانت في أغلبيتها إما قابلة للاختراق من جانب الفرقاء السياسيين، لاحتوائها من قبل النظام،وإما أنها مُشكَّلة من هيئات أركان لا تُعبر عن طموحات الشرائح العريضة في المجتمع، وليس لها قاعدة شعبية عريضة. إن وجود بعض جمعيات المجتمع المدني، التي تجد صعوبة في بلورة المعلومة لدى أفراد المجتمع المدني، جعلها تندفع في بعض الأحيان إلى خطاب مادح ومداهن وتودد إلى السلطة الحاكمة.. ".(15)

لذا، ترتبط عملية التنمية الاقتصادية، ومسالة تحديث المجتمع الجزائري، وإعادة النظر في الأسس والقواعد التي تحكم عمل مؤسساته، بقضية حيوية هي مسالة السلطة وطبيعة نظام الحكم، والمؤسسات التي يمارس من خلالها. لعل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية وتشييد الدولة العصرية، هو تأكيد حق المواطنة وترسيخه، وهو يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ومعاملتهم على قدم المساواة من دون تمييز على أسس العرق، الدين،اللغة، أو الانتماء السياسي، وهنا ترتبط علاقة المجتمع المدني بثقافة المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد(المواطن) فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات و تنظيمات المجتمع المدني.(16)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المجتمع المدني له دور تعبوي تنموي، من خلال تعبئة الطاقات البشرية دون تمييز للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية المجتمعية، ولذلك تبدو ثقافة المواطنة إحدى أهم الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الاهتمام بالإنسان(المواطن)، كقيمة يجب الاعتراف بحقوقه دون تمييز.

ثالثا:دور المجتمع المدني الجزائري في تأسيس ثقافة المواطنة:

يختلف علماء السياسة والاجتماع حول تحديد دور المجتمع المدني. هل أنّ دور المجتمع المدني ينحصر في إرساء مبدأ المواطنة والدفاع عن المصلحة العامة والحريات العامة وحقوق الإنسان ومصالح الفئات الاجتماعية (المرأة، المهمّشين، الشباب...) ؟ أم أنّ دور المجتمع المدني أوسع من ذلك وأكثر تسيّسا على اعتبار أنّه موكول إليه تغيير السياسات في إطار من التنوّع والتعدّد والمشاركة الحرّة حتى تغيير الأنظمة السياسية استنادا إلى أن ماهية المفهوم تحيلنا ضرورة إلى المجتمع في تميّزه عن السلطة أي في مواجهة الدولة.(17)

يتأكد في هذا السياق كذلك أنه سواء انحصر دور المجتمع المدني في مجرّد إرساء مبدأ المواطنة الفاعلة والدفاع عن الحقوق والحريات وعن مصالح الفئات الاجتماعية أم كان دورا أكثر تسيّسا من خلال مواجهة الدولة والسعي إلى تغيير السياسات وحتى الأنظمة القائمة أنّ جوهر المدنية يتعضّى مع الرغبات التنموية. وبناء عليه ينهض سؤال أساسي يتعلق بتجليات هذا التعضّي ومبرّراته؟.(18)

ومن ثمة يجدر بنا أن التساؤل هل الفعل التنموي في الجزائر انبثق من إرادة المجتمع المدني ودوره في تأسيس ثقافة المواطنة، أم مازال مؤطر بإرادة السلطة التي تأبى التغيير بل تقاومه؟.

لقد ارتبط ظهور المجتمع المدني الجزائري بفشل التجربة التنموية الجزائرية التي اعتمدت على اقتصاد الريع القائم على استنزاف الموارد الطبيعية، بما فيها النفط، دون الأخذ بعين الاعتبار لأهمية الإنسان(المواطن) باعتباره رأسمال بشري فاعل في تحريك عملية التنمية ودفع عجلة النمو.

إذا، فالنموذج التنموي الجزائري فشل لأنه أهمل الجانب الثقافي من خلال تغييب مفهوم المواطنة التي تقوم على المشاركة الحقيقية للفرد في عملية التنمية انطلاقا من كون الفرد فاعلا له كامل الحقوق، يقوم بواجباته من خلال انتمائه إلى هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.

على هذا الأساس، أضح مفهوم المجتمع المدني أكثر ارتباطا بحقوق الإنسان وثقافة المواطنة التي تستوعب كل فئات المجتمع دون

تمييز أو تهميش. [19]

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن إحدى أهم الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني الجزائري هو تعبئة المواطنين على كل المستويات، خاصة القاعدية التي تشمل المهمشين والمستبعدين عن المشاركة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وتنمية الوعي الجمعي لديهم بأهداف التنمية وبالقدرة على المشاركة الحقيقية. [20]

إذا يتأكد هنا أنّ دور المجتمع المدني في جوهره هو دور تنموي. التنمية هنا في معناها الشمولي المتعدّد الأبعاد، من منطلق أن هذا النمط المجتمعي يمثل حقلا للتدبّر الجماعي لسبل حلّ الخلافات وتحقيق المطالب المتنوّعة وتأكيد الهويّات في حال تعدّدها. لقد غدا من البديهيات اليوم القولُ أن السياسة كما الاقتصاد والاجتماع هي مجالات المطاف هي تنمية الإنسان مطلقا بما هو قيمة في ذاتها، فإنّه يغدو من الشرعي الحديث عن تنمية كلّ إنسان بدون استثناء، ينمّي فيه إمكانياته النفسية وقدراته الجسدية وطاقاته الروحية الظاهرة والكامنة، عبر تثمين القيم الأساسية التي ينشدّ إليها من مثل الحرّية والمساواة والعدالة والتضامن والسلام.... [21]

وبتعبير آخر فإن دور مؤسسات المجتمع المدني يتمثل في تأسيس ثقافة المواطنة المبنية على تثمين دور الإنسان في تحقيق التنمية الشاملة << انطلاقا من التسليم بأن الإنسان هو الفاعل الأساسي في دفع مسار التنمية وهو في الآن نفسه غايتها وهدفها النهائي". [22] حتى يمكن الاستفادة الملائمة من قدراته، وإتاحة الفرصة أمامه للتعبير الكامل عن قدرته على التجديد والابتكار.

هذا، ويؤكد حليم بركات في السياق ذاته أن "من بين أهم مؤشرات قيام المجتمع المدني مشاركة الشعب في الأحزاب والنقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات الطوعية. إن الديمقراطية (ثقافة المواطنة) التي قد يطمح إليها العرب- بما فيها المجتمع الجزائري- لابد لها من تأمين الحقوق والحريات الإنسانية، بما فيها حرية التعبير عن الرأي والتنظيم الاجتماعي والسياسي، ما يكفل المشاركة الفعلية وتساوي الفرص من خلال تنشيط المجتمع المدني والجمع بين الحرية (أي حق التعبير، وحق التجمع، وحق التنظيم، وحق المعارضة، وحق المبادرة الشخصية والتفرد والإبداع والتنافس، وحق الاختلاف والتعدد) والعدالة الاجتماعية

(أي التغلب على الفقر والبطالة الظاهرة والمقنعة، والتخفيف من الفروق الطبقية والجنسية، وتامين الخدمات والضمانات الاجتماعية، والقضاء على التمييز بصرف عن الانتماءات والأصول الاجتماعية المتنوعة". [23]

من خلال ما سبق، يمكن القول في واقعنا الجزائري أننا بحاجة لتأسيس- بكلمات إبراهيم عبد الله غلوم- جديد لمفهوم المواطنة يتجاوز بالكامل المرحلة السابقة بكل منعطفاتها و كبواتها. تأسيس جديد يقوم على الانتماء الوطني متجاوزا في ذلك كل الانتماءات العائلية والمذهبية والقبلية. تأسيس يقوم على الكفاءة ودرجة القدرة على العطاء.مواطنة مؤكدة لانتماء الفرد للأرض والوطن والمجتمع والنظام ومعززة لحق الفرد في المشاركة في الشأن العام وليست مغيبة له. أي بمعنى آخر تفعيل وصيانة حقوق المواطنة الثلاث:

1- الحقوق السياسية في المشاركة في الشأن العام وحقه في الترشيح والانتخاب وفي تولي المناصب العامة.

2- الحقوق المدنية للفرد والمتمثلة في حقه في التعبير والتمثيل والانتقال والسفر وحقه في الحصول على المعلومة الصحيحة دون تقييد أو منع وحقه في أن يعامل بالتساوي مع الآخرين وفق القانون دون النظر إلى مرجعياته الاثنية والاجتماعية المختلفة.

3- الحقوق الاجتماعية والمتمثلة في حق المواطن في التمتع بمستوى معيشي لائق وحقه في العمل الشريف واللائق وفي تمتعه بالتساوي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة.كما يعني هذا حقه في الانخراط في الانخراط في تجمعات أهلية مدينية. ومن المهم القول أن تفعيل ذلك قد يتطلب قدرا غير عادي من العمل الطوعي الفردي والجماعي من قبل الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني كما هو الحال من قبل الدولة. [24]

الخاتمة:

شكل هذا البحث محاولة للتعرف على دور المجتمع المدني الجزائري في تأسيس ثقافة المواطنة، وقد تبين من خلاله أن انتفاضة أكتوبر وما تبعها من تحولات اجتماعية و اقتصادية وسياسية، تعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر السياسي لأنها ساهمت في عملية التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بدورها في

جميع المجالات الحياتية لاسيما المجتمعية منها.

على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذا البحث إلى مسالة جد هامة في تقدير الباحث، وتكمن في أن هناك علاقة وطيدة بين ثقافة المواطنة والمجتمع المدني، باعتبار هذا الأخير يمثل سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة لأنه يعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية (الحق في التجمع الإنساني)، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي يلعبه في مختلف مجالات الحياة، فإنه أصبح من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، إلى جانب كونه يعتبر مؤشرا عن مدى تطور المجتمع وتحضره فإنها يمثل أيضا البنية التحتية للعملية الديمقراطية بوصفه (فضاء عاما) ينتظم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين في مؤسسات مدنية.

ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على ما يلي:

- أن عملية تأسيس ثقافة المواطنة ليست قضية مؤسسات المجتمع المدني فحسب، بل هي قضية مجتمع ككل،تتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين بدء بالأسرة ومرورا بالمؤسسات التربوية والهيئات الحكومية وغيرها، قصد تربية الإنسان الجزائري على قيم المواطنة والمشاركة الفعلية.

- العمل على ترقية مؤسسات المجتمع المدني ودفعها نحو المساهمة في التنمية البشرية المستدامة، وكذا دعمها- ماديا ومعنويا- حتى تضطلع بدورها الفعلي في خدمة الفرد والمجتمع.

- العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتسهيل إجراءات التأسيس، ومصادر التمويل.

- توفير المناخ الديمقراطي الملائم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس ثقافة المواطنة عبر إشاعة الحريات المدنية ودمقرطة الحياة الاجتماعية.

- تنمية ثقافة الحوار والتسامح واحترام الآخر ونبذ العنف كقيم أساسية لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

- بث روح الوطنية والايجابية لدى المواطن الجزائري وجعله فردا مشاركا فاعلا في مجتمعه وتحرير الطاقات المعطلة من خلال منح المواطن الحريات الأساسية حتى يستعيد الثقة في دولته.

-تحقيق التنمية الإنسانية الحقيقية من خلال الاهتمام بالإنسان (المواطن) كقيمة يجب الاعتراف بحقوقه دون تمييز.

الهوامــــش

1)عثمان بن طالب، "أي علمانية للمجتمع المدني في الثقافة العربية؟"، موقع الانترنات www.afkaronline.org/arabic/archives/jan تم تصفح الموقع بتاريخ: 23/ 2011/11 .

2)أسامة عبد الرحمان، "الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 12، العدد 131جانفي1990، ص 4.

3)ثنيو نور الدين، "الدولة الجزائرية... المشروع العصي"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 21، العدد 242أفريل 1999، ص 23 .

4)علي سموك، "الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري و صراع الهوية في سوسيولوجيا الآخر"، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية،العدد9 شتاء 2010، ص 127.

5) انظر: العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: سليمان الرياشي [وآخرون]، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ،سلسلة كتب المستقبل العربي11، ط2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 227- 231 .

6)عبد الناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر، منشورات الشهاب، 2008، ص 133.

7)محمود بوسنة ، "الحركة المعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية ، الصادرة عن جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، العدد 17 جوان2002 ص 138.
8)العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص9.
9)عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 127 .
10) ثنيو نور الدين، مرجع سابق، ص23 .
11)علي سموك، إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من اجل مقاربة سوسيو اقتصادية، في: عبد الحميد دليمي [وآخرون]، الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، جامعة بسكرة- الجزائر، دار الكتاب العربي، 2006، ص 162 .
12)علي الكنز وعبد الناصر جابي، "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 17، العدد 183، ماي1994، ص 25.
13) دبلة عبد العالي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية، في: حافظ عبد الرحيم [وآخرون]، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي52، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 202.
14) محمود بوسنة، مرجع سابق ، ص 139.
15) بوبكر بوخريسة، "الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي"، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الصادرة ببيروت عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 12 خريف 2010 ، ص 152.
16)انظر، العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: سليمان الرياشي ، مرجع سابق، ص ص 232-237.
17)حافظ عبدالرحيم: المجتمع المدني والتنمية أية علاقة؟، الموقع: http.siironline.org/alabwab/derasat(01) 272.htm/ تم تصفح الموقع بتاريخ: 2011/05/11.
18) المرجع نفسه.
19)عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003) ص 89.
20) انظر: شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا،1998،ص 04.
21)حافظ عبدالرحيم:مرجع سابق، الموقع نفسه.
22) المرجع نفسه.
23) حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 211.
24) إبراهيم عبد الله غلوم، "بناء الديمقراطية/ بناء الثقافة المدنية"، مجلة البحرين الثقافية. السنة 9، العدد 31 جانفي 2002، ص 126.